

مدى فاعلية آليات مكافحة الفساد في الوزارات الفلسطينية

د. إسماعيل عريقات

iiriqat@birzeit.edu

مؤيد علان

moaedshqerat@gmail.com

دائرة الإدارة العامة
كلية الحقوق والإدارة العامة
جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين

الملخص

تهدف هذه الدراسة للتعرف على مدى فاعلية آليات مكافحة الفساد المتمثلة في القوانين، والمؤسسات الرقابية الرسمية، ومؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام في مكافحة الفساد والحد منه في الوزارات الفلسطينية، بالإضافة إلى التعرف على مدى انتشار أشكال الفساد المالي والإداري في الوزارات الفلسطينية. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال توظيف كلٍّ من الأسلوبين الكيفي والكمي؛ حيث استخدم الأسلوب الكيفي بإجراء (8) مقابلات منظمة مع ذوي العلاقة والاختصاص في مجال مكافحة الفساد، إلى جانب الأسلوب الكمي من خلال توزيع (200) قائمة استقصاء على عينة من المواطنين في الضفة الغربية.

وفي النهاية توصلت الدراسة إلى أن أعلى مظاهر الفساد الإداري والمالي انتشاراً تمثلت في ظاهرة التعيينات والترقيات القائمة على الوساطة والمحسوبية (المعبر عنها محلياً بمفهوم «عظام الرقبة») على حساب الكفاءة والقدرات، كما تبين ضعف فاعلية القوانين في مكافحة الفساد، وضعف ثقة المواطنين بها؛ نتيجة لوجود فجوة كبيرة بين القوانين المنصوص عليها وبين ما يتم تطبيقه على أرض الواقع، كما واتضح أن إقرار قانون الجرائم الإلكترونية والتعسف في تفسيره قد أدى إلى حجب العديد من المواقع الإخبارية التي كانت تتحدث عن قضايا الفساد وكيفية مكافحته مما انعكس سلباً على الجهود المبذولة لمكافحة الفساد. وقد كان من أبرز توصيات الدراسة بضرورة وجود إرادة سياسية حقيقية لمكافحة الفساد، وأن تنعكس تلك الإرادة على القرارات الحكومية كإقرار قانون الحق في الوصول إلى المعلومات مما يسهل عمل المؤسسات المعنية في مكافحة الفساد كالمؤسسات الرقابية الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني بالإضافة إلى وسائل الإعلام.

الكلمات المفتاحية: الفساد، مكافحة الفساد، الفاعلية، الآليات، الوزارات الفلسطينية.

المقدمة

يُعد الفساد بجميع أنواعه، ولا سيما الفساد الإداري والمالي من أخطر الظواهر التي صاحبت المجتمعات البشرية عبر العصور، فهو بمثابة تجاوزاً للنطاق القانوني للسلطة وانحرافاً في استخدامها بما يخل بمبدأ النزاهة والشفافية في أداء المهام العامة، وينشأ الفساد عندما تنحرف الوظيفة العامة عن غايتها الأساسية بوصفها تكليفاً قانونياً ومسؤولية أخلاقية، لتتحول إلى وسيلة لتحقيق مصالح شخصية أو مكاسب غير مشروعة بفعل مؤثرات مادية أو معنوية، وتُعد هذه الظاهرة أحد أبرز أشكال السلوك المنحرف الذي أضرب ببنية المجتمعات وأثار قلقها، وقد أجمعت الشرائع السماوية والتشريعات الوضعية على إدانته وتجريمه بمختلف صوره وأسبابه (سعيد، أحمد، 2014: 1).

ويؤدي الفساد إلى إلحاق الضرر بالمصلحة العامة ويعزز مجموعة من السلوكيات والقيم السلبية في المجتمع مثل تبرير الرشوة واستخدام الوساطة والمحسوبية والمحاباة، لذلك دأبت الدول لمكافحة هذه الآفة على تبني عدد من الآليات والاستراتيجيات والخطط المختلفة وفي كثير من الأحيان وبالرغم من بعض النجاحات؛ إلا أن استراتيجيات مكافحة الفساد



التي تتناول مجالات وآليات الملاحقة والتجريم تواجه بمجموعة من العقبات التي تحول دون تحقيق النجاح المطلوب (أمان، 2015: 2).

الإطار النظري ومراجعة الدراسات السابقة

يتمثل الفساد في الحياة العامة باستخدام السلطة العامة من أجل تحقيق مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة بمخالفة القوانين والمعايير الأخلاقية في التعامل، ومن صوره الشائعة هو الرشوة في الوظائف العامة، والاختلاس من المال العام، والتزيف والتزوير في التقارير الرسمية، وبذلك يكون الفعل السائد بمثابة سلوك معادي للشمس الذي يقوم به الحصول على مكاسب شخصية، وما يترتب على ذلك من حدوث خسارة مادية أو مالية للتنظيمات الإدارية من جانب وللجمهور من جانب آخر، وكذلك فإن انتشار الفساد بصوره المختلفة يكون نتاج تفاعل مجموعة من الأسباب المختلفة (المهايني، 2008: 8).

وعليه، يُعد الفساد انحرافاً خطيراً تتجلى من خلاله ممارسات تُقوض ثقة الأفراد بالمؤسسات العامة، كما تمتد آثاره السلبية لتشمل مختلف القطاعات، مما تبرز الحاجة إلى تبني مقاربة شمولية لمكافحة، تتجاوز حدود سن التشريعات وإصدار القوانين لتشمل بناء منظومة مؤسسية متكاملة تتألف من أطر تشريعية وتنفيذية ورقابية متناغمة، مدعومة بآليات فعالة للقياس والتقييم ومؤشرات أداء واضحة، وتشير الدراسات الصادرة عن المنظمات الدولية المعنية بالحوكمة والنزاهة إلى أن وجود استراتيجية وطنية متكاملة لمكافحة الفساد، تقوم على أسس الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية، يُعد من أهم عوامل نجاح جهود الحد من هذه الظاهرة، في حين أن غياب أدوات المتابعة والتقييم وضعف المشاركة المجتمعية يجعل تلك الآليات محدودة الأثر وغير قادرة على تحقيق أهدافها المنشودة (OECD, 2020: 14).

مفهوم الفساد

هناك الكثير من المفاهيم المتعلقة بمفهوم الفساد منها ما عرفه أبو عفيفة (2013: 7) بأنه سوء استغلال المنصب العام من أجل تحقيق مكاسب ذاتية له أو للمقربين منه، أو إهدار المال العام، فكل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة مادية أو معنوية ذاتية لنفسه أو لجماعته. ويعرف أيضاً بأنه استغلال للسلطات والصلاحيات الممنوحة للموظفين، من أجل تحقيق أهدافهم الخاصة والمنافية لما أقره القانون العام للدولة (عمرو، 2019: 8).

ولقد ورد تعريف للفساد في تقرير المجلس التشريعي الفلسطيني بشأن ملف الفساد الصادر عام 1997 بأنه «الخروج عن أحكام القانون أو الأنظمة الصادرة بموجبه، أو مخالفة السياسات العامة المعتمدة من قبل الموظف العام بهدف جني مكاسب له، أو للآخرين ذوي العلاقة، أو استغلال غياب القانون بشكل واع للحصول على هذه المنافع» (هيئة مكافحة الفساد، 2020: 20).

كما عرفه Graycar (2015: 88) بأنه استغلال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة على حساب المصلحة العامة، ويشمل ذلك أنماطاً متنوعة من السلوك غير المشروع مثل الرشوة، الاختلاس، استغلال النفوذ، والمحسوبية، وذلك ليس مجرد انحراف فردي، بل يمثل نظاماً شبيكياً تتداخل فيه العوامل الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، مما يجعل معالجته تتطلب إصلاحات مؤسسية شاملة تضمن الشفافية والمساءلة وتقليل فرص الانحراف عن القواعد الرسمية.

مفهوم مكافحة الفساد

وفقاً لما عرفه عمرو (2019: 39) لمفهوم مكافحة الفساد بأنه الإجراءات والضوابط المختلفة التي يمكن اتخاذها لمواجهة الفساد ومشتقاته، أو التخفيف من حدة آثاره بشكل ميسر، وبأقل قدر من الجهد والتكاليف. ويعرف أيضاً بأنه تحريم ممارسات الفساد ومكافحتها بأنواعها مثل الرشوة بجميع وجوهها وفي القطاعين العام والخاص، والاختلاس بجميع وجوهه، والمتاجرة بالنقود، وإساءة استغلال الوظيفة، وتبييض الأموال، والآثار الغير المشروع وغيرها من أوجه الفساد الأخرى (أبو جناح، 2020: 14).

كما عرفه الكبيجي (2019: 15) بأنه الحد من تفشي ظاهرة الفساد عن طريق اتباع آليات مثل: سن الأنظمة والتشريعات الشفافة، والتوعية المجتمعية لهذه الظاهرة الخطيرة، ووضع عقوبات رادعة تناسب جميع أشكال الفساد وغيرها. وجرى تعريفه أيضاً بأنه مجموعة السياسات والإجراءات المتكاملة الرامية إلى الحد من وقوع الفساد والحد من

آثاره، وتتضمن أدوات تشريعية (قوانين تجريم ومكافحة)، ومؤسسات رقابية مستقلة، وسياسات شفافية ومسؤولية مالية، وآليات حماية للمبلغين عن الفساد، وبرامج بناء ثقافة النزاهة داخل الإدارات العامة (OECD, 2020: 15).

الأسباب التي ساهمت في انتشار ظاهرة الفساد في فلسطين

وفقاً لاستطلاع الرأي العام حول واقع الفساد ومكافحته في فلسطين الذي قامت به مؤسسة أمان في عام 2023، توضح أنه بخصوص الأسباب التي ساهمت في انتشار ظاهرة الفساد في فلسطين، فقد رأى 21% من المبحوثين أن أهم سبب هو عدم الالتزام بمبدأ سيادة القانون، يلي ذلك سبب عدم الجدية في محاسبة كبار الفاسدين بنسبة 17%، ثم أسباب الحصانة التي يتمتع بها الأشخاص، وممارسات الاحتلال الإسرائيلي ودوره في خلق بيئة مشجعة على الفساد (12% لكل منهما)، وأسباب عدم تفعيل دور المجلس التشريعي الفلسطيني والمؤسسات الرقابية، وضعف دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد (11% لكل منهما)، وسبب قلة وعي المواطنين بأشكال الفساد 9%، والانقسام السياسي بين الضفة وغزة 8% (أمان، 2023: 31).

الآليات المتبعة لمكافحة الفساد في فلسطين

قد اتخذت السلطة الفلسطينية خطوات إصلاحية عديدة من شأنها الوقاية من الفساد والحد منه، وتعتبر الخطوة الأبرز هو إنشاء هيئة مكافحة الفساد في عام 2010م، بعد تعديل قانون الكسب المشروع، ليصبح قانون مكافحة الفساد رقم 7 لسنة 2010م، وأصدرت الهيئة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للأعوام 2012-2014 في العام 2012م والاستراتيجية الوطنية الثانية لمكافحة الفساد للأعوام 2015-2017 في العام 2015م، وانضمت فلسطين رسمياً لاتفاقية الأمم لمكافحة الفساد في عام 2014م (هيئة مكافحة الفساد، 2024).

علاوة على ذلك فقد شهدت فلسطين في السنوات الأخيرة اتجاهات متنامية في مؤسسة عمليات مكافحة الفساد تماشياً مع التوجهات الإقليمية والدولية، وعليه أصبحت أنشطة مكافحة الفساد في ازدياد، بدءاً من الحساب الموحد في البنوك الفلسطينية، وضبط النفقات العامة، والنظام المالي، والموازنة العامة، والهيكلية التنظيمية التي تحدد الصلاحيات وتوزعها بين أصحاب العلاقة بمكافحة الفساد من هيئة مكافحة الفساد ونيابة مكافحة الفساد ومحكمة جرائم الفساد ووزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى والمنظمات الأهلية والشعبية (الكبيجي، 2019: 60).

دور القوانين في مكافحة الفساد

تشمل المنظومة القانونية الفلسطينية على العديد من التشريعات والأحكام التشريعية المتناثرة في عدد من القوانين في موضوع مكافحة أفعال الفساد في القطاع العام، ويعد من أبرز وأحدث أعمال تشريعات السلطة الفلسطينية ذات العلاقة بالفساد، هو قانون مكافحة الفساد لسنة 2005م وتعديلاته، والتشريعات المشار إليها في هذا القانون، والقرار بقانون بشأن مكافحة غسل الأموال لسنة 2007م وتعديلاته (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2016: 41-43).

كما قامت هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية بإعداد الاستراتيجية الوطنية التي تعتبر بمثابة خارطة طريق شاملة لتعزيز النزاهة والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد في المؤسسات العامة خلال الفترة 2024 - 2030، من خلال تحديد الأولويات التشريعية والمؤسسية، وآليات التنفيذ، ومؤشرات التقييم، وقد رصدت الاستراتيجية وجود فجوات قانونية ومؤسسية في تطبيق مكافحة الفساد وضعف في التنسيق بين الجهات الرسمية (PACC, 2024).

دور المؤسسات الرقابية الرسمية في مكافحة الفساد

يعد ديوان الرقابة المالية والإدارية أبرز تلك المؤسسات في إطار السلطة الفلسطينية ويتمتع الديوان بصلاحيات رقابية تنسم بالشمولية حيث تخضع لرقابته كافة المؤسسات العامة ويقع على عاتقه ضمان سلامة الأداء في المؤسسات العامة وانسجام أنشطتها المالية والإدارية مع القوانين والسياسات العامة للسلطة الفلسطينية (أمان، 2015: 26).

وذكر الكبيجي (2019: 51) بأن قيام الديوان بدوره الحقيقي والفاعل يعد أحد الدعائم الرئيسية لمكافحة الفساد، حيث إن عمل الديوان من شأنه الحد من أوجه الانحراف المالي والإداري، ومنع استغلال الوظيفة العامة والتأكد من أن الأداء العام يتفق مع أحكام القوانين والأنظمة والقرارات في حدودها وأنه يمارس بأفضل طريقة وبأقل تكلفة ممكنة.

دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد

نجحت مؤسسات المجتمع المدني بالضغط على الحكومة باتخاذ خطوات إيجابية أثرت النشاطات المختلفة التي قامت بها، ساهمت في مكافحة الفساد مثل: تبني وزارة المالية توصية أمان الخاصة بإعداد موازنة المواطن الفلسطيني، كما يعقد عدد كبير من منظمات المجتمع المدني جلسات مساءلة أو يرصد أعمال القطاع العام ويصدر تقارير ونشرات في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الصالح ونزاهة القضاء وشفافية الموازنة والمساواة وعدم التمييز، بالإضافة لذلك تشكل منظمات المجتمع المدني التي تختص بالحكم الرشيد وتحسين وسيادة القانون وحقوق الإنسان قطاعاً هاماً في مجال المساءلة المجتمعية وتعزيز النزاهة وإشاعة مفاهيم ومبادئ الشفافية وحق تداول المعلومات (أمان، 2015: 30).

دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد

تعد وسائل الإعلام أحد أهم الأدوات المؤثرة في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في المجتمعات الحديثة، إذ تسهم في كشف الممارسات غير القانونية ومساءلة الجهات الحكومية والخاصة أمام الرأي العام، وتشير الدراسات إلى أن الإعلام المستقل والحر يعمل كآلية رقابية فعالة تحد من فرص إساءة استخدام السلطة من خلال نشر المعلومات وتحفيز المشاركة المجتمعية في عملية المساءلة (Brunetti & Weder, 2003).

وتحديثاً مع التطور التكنولوجي الحاصل فقد أصبح لوسائل التواصل الاجتماعي دور مهم في مكافحة الفساد من خلال الكشف عنه والتحقق من قضايا الفساد، بالإضافة إلى مناقشة العديد من البرامج التلفزيونية أو حلقات معينة تبث على الفضائيات تناقش ملفات معينة في هذا الجانب، وغيرها من الوسائل، وأبرزها هذه الوسائل هو الصحافة الاستقصائية، مما يجعلها تلعب دوراً متنامياً في تعزيز وتبادل المعلومات بسرعة وانتشار واسع لها، مما يزيد ذلك من فعالية الجهود الدولية والوطنية الرامية إلى الحد من الفساد (هيئة مكافحة الفساد، 2020: 115).

مراجعة الدراسات السابقة

أولاً - الدراسات المحلية

دراسة شوابكه (2020)، وهدفت إلى التعرف على دور منظمات المجتمع المدني في مراقبة الفساد الحكومي والإداري والمالي والحد منه، وتوصلت الدراسة أن أكثر أشكال الفساد انتشاراً في المؤسسات الحكومية الفلسطينية هو الوساطة والمحسوبية، بالإضافة لعدم وجود القوانين التي تحدد طبيعة عمل منظمات المجتمع المدني كان بمثابة عائق أمام عملها. دراسة الكبيجي (2019)، وهدفت إلى التعرف على دور وتأثير الحوكمة في الحد من ممارسات الفساد في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني، وتوصلت الدراسة إلى الدور الفاعل لجميع مؤشرات الحوكمة في الحد من الفساد، حيث إن الاستقرار السياسي وغياب العنف وسيادة القانون يشكلان المحوران الأكثر أهمية في الحد من الفساد.

دراسة عمرو (2019)، وهدفت إلى توضيح مفهوم الفساد الإداري والمالي ومدى انتشاره وأنواعه في المؤسسات العامة وكيف يمكن مكافحته، وتوصلت الدراسة إلى أن انتشار مظاهر الفساد المالي والإداري في المؤسسات العامة بدرجة متوسطة ومن مظاهره المنتشرة عدم تكافؤ الفرص وإساءة استخدام السلطة، ومن أسباب انتشاره ضعف الوازع الديني. دراسة أبو الرب وآخرون (2007)، وتناولت مراحل تطور عملية الإصلاح الفلسطيني، بالإضافة لدراسة أهم آليات محاربة الفساد الإداري والمالي والاقتصادي في السلطة الفلسطينية من وجهة نظر المواطن الفلسطيني، وتوصلت لضرورة إنشاء وكالة خاصة لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والأهلية والخاصة، بالإضافة إلى تأسيس محاكم خاصة للنظر في ملفات الفساد.

ثانياً - الدراسات العربية

دراسة أبو جناح (2020)، التي هدفت إلى التعرف على دور ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد المالي من خلال دراسة مقارنة مع نظيره ديوان المحاسبة الأردني، وتوصلت الدراسة لأن إجراءات الرقابة المالية بجميع أنواعها لديوان المحاسبة تساهم بشكل كبير في الحد من الفساد المالي، وعلى ضوء ذلك أوصت الدراسة على أهمية استقلالية الديوان عن السلطة التنفيذية، بالإضافة إلى العمل باستمرار على تطوير أداء موظفي ديوان المحاسبة.

دراسة الطاهر (2020)، وناقشت الفساد بكل أشكاله وأسبابه المختلفة، وتوصلت الدراسة إلى أن السبيل الوحيد لمواجهة ظاهرة الفساد هو الأخذ بالتدابير الوقائية والآليات القانونية الرادعة، بالإضافة إلى التحلي بالوازع الديني والأخلاقي الذي يعتبر كوسيلة لكبح النفس البشرية عن التعاطي للفساد.

دراسة أحمد (2018)، وهدفت إلى إلقاء الضوء على مفهوم الفساد الإداري والمالي وأنواعه بالإضافة إلى دوافعه وآثاره، والجهود المحلية والدولية لمكافحته، وتوصلت الدراسة إلى أن الفساد الإداري ينشأ عن إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق منافع أو مكاسب شخصية، في حين يرتبط الفساد المالي بالإخلال بالواجبات والمسؤوليات المتعلقة بالمصالح المالية العامة، ومن آثار انتشاره تراجع معدلات الاستثمار المحلي وهروب رؤوس الأموال إلى خارج البلاد، ولمكافحته لا بد من سن القوانين بالإضافة إلى بث القيم والأخلاق، ونشر التوعية الإعلامية بمخاطره.

دراسة ابن لطف الله (2013)، وهدفت إلى معرفة أنماط الفساد وآليات مكافحته في القطاعات الحكومية بالجمهورية اليمنية، وتوصلت الدراسة أن أكثر أنماط الفساد شيوعاً هو استغلال النفوذ، واختلاس المال العام، ومن أهم العوامل المؤدية إليه هو تدني الأجور، وتدهور الوضع الاقتصادي، وعدم الاستقرار السياسي، ومن أهم معوقات مكافحته ضعف فاعلية الرقابة المالية والإدارية، ونقص الكوادر الفنية المؤهلة، وعدم وجود القوانين الخاصة بحماية الشهود والمبلغين عن الفساد.

ثالثاً - الدراسات الأجنبية

دراسة Dandashly & Kourtelis (2024)، وتناولت ظاهرة الفساد السياسي في دول البحر الأبيض المتوسط العربية، وهي: مصر، وتونس، والأردن، والمغرب. وهدفت إلى تقديم تصنيف جديد لأنماط الفساد وآليات مكافحته في تلك الدول، حيث خلصت إلى أن فاعلية مبادرات مكافحة الفساد تتأثر بشكل جوهري بطبيعة النظام السياسي القائم، فقد تبين أن بعض الأنظمة توظف الأدوات القانونية كوسيلة لتصفية الخصوم السياسيين بدلاً من معالجة جذور الفساد البنوية.

دراسة World Bank (2020)، والتي قدمت في الإطار ذاته تحليلاً لتجربة دولة رواندا في مكافحة الفساد الإداري داخل القطاع العام، موضحة أن الإرادة السياسية على أعلى المستويات الحكومية كانت العامل الحاسم في نجاح الإصلاحات المعتمدة، وأبرزت الدراسة أن استدامة مكافحة الفساد تتطلب شمولية المشاركة بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، مع التركيز على التغيير الثقافي والاجتماعي إلى جانب الإجراءات التقنية.

تقرير Transparency International (2017)، المعنون بـ «مقياس الفساد العالمي»، والذي أشار إلى أن نسباً مرتفعة من المواطنين في عدد من الدول اضطروا إلى دفع رشاً للحصول على الخدمات العامة، في ظل ضعف الشفافية والمساءلة المؤسسية، كما كشف التقرير عن انخفاض ثقة الجمهور في قدرة الحكومات على مكافحة الفساد بفاعلية، معتبراً أن الجهود الحكومية لا تزال غير كافية، وأوصى التقرير بضرورة تعزيز الشفافية والإتاحة الفعلية للمعلومات عبر نشرها بطرق يسهل الوصول إليها، بما يساهم في تمكين المواطنين من متابعة الأداء الحكومي ومساءلة المسؤولين.

دراسة Mungiu-Pippidi (2015)، وسعت إلى تفسير التباينات بين المجتمعات في قدرتها على السيطرة على الفساد، مبرزة أن مكافحة الفساد ليست مسألة تشريعية بحتة، بل هي نتاج تفاعل معقد بين بنية الدولة من جهة، ومعايير المجتمع من جهة أخرى، وأظهرت النتائج أن الدول التي تنجح في الحد من الفساد هي التي تجمع بين إنفاذ القانون بصرامة ووجود ثقافة مجتمعية تعتبر الفساد سلوكاً مرفوضاً، كما بينت أن الإجراءات التقنية مثل سن القوانين وإنشاء الهيئات المختصة تظل محدودة الأثر ما لم يصاحبها إصلاح في الحوافز السياسية وتعزيز للمساءلة العامة، فأوصت بضرورة بناء تحالفات مجتمعية تضم منظمات المجتمع المدني والإعلام وهيئات الرقابة لنشر ثقافة النزاهة وتعزيز المساءلة المؤسسية.

التعليق على الدراسات السابقة

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المحلية والعربية ومراجعتها في مجال موضوع البحث، تبين أن الدراسة الحالية تتقاطع مع تلك الدراسات في موضوعها الرئيسي وأهدافها العامة، ألا وهو دعم فاعلية آليات مكافحة الفساد للحد منه في الوزارات الفلسطينية، وقد تعددت الدراسات التي بحثت في اتجاه هذه العلاقة وقوتها وتنوعت في مختلف الدول،

كما اتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في استخدامها لمنهج الوصفي التحليلي لتحقيق غرض الدراسة، وعند مقارنة هذه الدراسة مع الدراسات السابقة نجد أن هذه الدراسة هي الأحدث من حيث الحقبة الزمنية.

كما تميزت هذه الدراسة في تنوع الأدوات المستخدمة (المقابلات، قائمة الاستقصاء) على عكس الدراسات السابقة التي اقتصرت على أداة واحدة، إذ أن الدراسة اعتمدت على أسلوب البحث المختلط الذي يجمع بين الأسلوب الكمي والكيفي، وكما تميزت هذه الدراسة في الأخذ بوجهات نظر مختلفة في مجتمع الدراسة لتشمل المؤسسات الرقابية الرسمية، ومؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، علاوةً على أن الدراسة الحالية تقدم إطاراً فكرياً وتطبيقياً خاصاً من المؤمل أن ينعكس على المجتمع بصوره جميلة إذ تم الأخذ بالتوصيات المطروحة، وأن يكون منطلقاً لدراسات مستقبلية أخرى.

مشكلة الدراسة

خطت السلطة الفلسطينية عدة خطوات لمكافحة الفساد ابتداءً من صدور قانون مكافحة الفساد لعام 2005م وتعديلاته مروراً بإنشاء هيئة مكافحة الفساد، وصولاً إلى إنشاء محاكم خاصة لمكافحة الفساد، وقد توجت هذه الجهود بالتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام 2014م، وقد تبنت الحكومة مجموعة من التوجهات ذات العلاقة بتعزيز قيم النزاهة وتبني مبادئ الشفافية والانفتاح على المجتمع، إضافة إلى رفع شعار أهمية المساءلة وحقوق المواطن في تقديم الشكاوى، وكانت أجندة السياسة الوطنية: المواطن أولاً (2017-2022) قد عبرت عن هذه التوجهات الإصلاحية وعن مناهضة الفساد والحفاظ على المال العام (أمان، 2018).

إزاء هذه الجهود الرسمية المبذولة في مجال مكافحة الفساد، وبالرغم من أهميتها، تشير الإحصائيات الصادرة عن هيئة مكافحة الفساد في فلسطين إلى أن القطاع العام ما زال يحظى بالنسبة الأكبر من الشكاوى والبلاغات المرتبطة بالفساد. فقد بلغ نصيبه منها في عام 2019م نحو 60.2% (أمان، 2019)، وانخفضت هذه النسبة إلى 55.2% في عام 2020م (أمان، 2020)، ثم إلى 53% في عام 2021م (أمان، 2021)، لتصل عام 2022م إلى 52% (أمان، 2022). وتكشف هذه المؤشرات عن استمرار تسجيل نسب مرتفعة من الشكاوى في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني، على الرغم من التراجع النسبي خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي يستدعي دراسة معمقة لدور الآليات المعتمدة في مكافحة الفساد، وتحليل مدى فعاليتها في الحد من انتشاره داخل القطاع العام عامة، وفي الوزارات الفلسطينية على وجه الخصوص.

واستناداً إلى ما سبق تكمن مشكلة الدراسة في السعي للإجابة على السؤال التالي: ما مدى فاعلية آليات مكافحة الفساد في الوزارات الفلسطينية؟

أسئلة الدراسة

- 1- ما مدى انتشار أشكال مكافحة الفساد الإداري والمالي في الوزارات الفلسطينية من وجهة نظر المواطنين؟
- 2- ما مدى فاعلية القوانين في مكافحة الفساد في الوزارات الفلسطينية؟
- 3- ما مدى فاعلية المؤسسات الرقابية الرسمية في مكافحة الفساد في الوزارات الفلسطينية؟
- 4- ما مدى فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في الوزارات الفلسطينية؟
- 5- ما مدى فاعلية وسائل الإعلام في الوزارات الفلسطينية؟

أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- 1- التعرف على مدى انتشار أشكال الفساد الإداري والمالي في الوزارات الفلسطينية من وجهة نظر المواطنين.
- 2- بيان مدى فاعلية القوانين في مكافحة الفساد في الوزارات الفلسطينية.
- 3- توضيح مدى فاعلية المؤسسات الرقابية الرسمية في مكافحة الفساد في الوزارات الفلسطينية.
- 4- الكشف عن مدى فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في الوزارات الفلسطينية.
- 5- معرفة مدى فاعلية وسائل الإعلام في مكافحة الفساد في الوزارات الفلسطينية.

فرضيات الدراسة

- 1- من المتوقع أن تؤثر فاعلية القوانين في مكافحة الفساد في الوزارات الفلسطينية بدرجة مرتفعة.
- 2- من المتوقع أن تؤثر فاعلية المؤسسات الرقابية الرسمية في مكافحة الفساد في الوزارات الفلسطينية بدرجة متوسطة.
- 3- من المتوقع أن تؤثر فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في الوزارات الفلسطينية بدرجة متوسطة.
- 4- من المتوقع أن تؤثر فاعلية وسائل الإعلام في مكافحة الفساد في الوزارات الفلسطينية بدرجة متدنية.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من جانبين هما:

- **الأهمية النظرية:** تتمثل الأهمية النظرية للدراسة في سعيها إلى بناء إطار معرفي متكامل حول فاعلية آليات مكافحة الفساد في الوزارات الفلسطينية، وذلك من خلال تحليل المتغيرات المختلفة التي تناولتها الدراسة، ومن المتوقع أن تسهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية ذات الصلة، بما يوفر مرجعاً نظرياً يمكن أن يستفيد منه الباحثون والدارسون مستقبلاً، كما قد تمثل نتائجها وتوصياتها منطلقاً لدراسات جديدة تسعى إلى تعميق الفهم بهذا المجال الحيوي.
- **الأهمية التطبيقية:** تنبثق الأهمية التطبيقية للدراسة الحالية من اختيارها لمجتمع الدراسة الذي تم إجراء الدراسة عليه والمتمثل في الجهات المختصة وذات العلاقة في مكافحة الفساد، وبالتالي قد تساعد هذه الدراسة الجهات المعنية من معرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات الدراسة وما تحتاجه من إصلاح في ضوء النتائج والتوصيات المقدمة، مما يؤدي ذلك إلى توفير التغذية الراجعة لتلك الجهات، وزيادة التوعية بواقع فاعلية آليات مكافحة الفساد في الوزارات الفلسطينية.

تصميم الدراسة

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات واختبار الفرضيات لمعرفة مدى فاعلية آليات مكافحة الفساد في الوزارات الفلسطينية، فيقوم هذا المنهج على أساس تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها وصفاً دقيقاً ونوعية العلاقة بين متغيراتها، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال اتباع الأسلوب الكيفي لإجراء المقابلات مع الجهات المختصة، والأسلوب الكمي لتوزيع قائمة الاستقصاء على المواطنين في الضفة الغربية.

مجتمع الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة كافة المؤسسات أو الأفراد الذين يُحتمل أن يشملهم اختيار عينة الدراسة، والذين تتوافر فيهم الخصائص ذات الصلة بموضوع دعم فاعلية آليات مكافحة الفساد والحد منه في الوزارات الفلسطينية، وبناءً على ذلك، وبعد إجراء بحث استقصائي ودراسات معمقة تبين أن المؤسسات الأكثر قدرة على الإجابة على أسئلة الدراسة النوعية تتمثل فيما يلي: كافة الوزارات الفلسطينية البالغ عددها 22 وزارة، بالإضافة إلى هيئة مكافحة الفساد، والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وديوان الرقابة المالية والإدارية، ومؤسسة الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان، ومؤسسة الحق، ومركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية، والمبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، أما فيما يتعلق بالأسئلة الدراسة الكمية تتمثل في كافة المواطنين في الضفة الغربية.

عينة الدراسة

لاستكمال إجراءات الدراسة وبناءً على عناونها وفرضياتها تم الاعتماد على العينة القصدية في إجراء 8 مقابلات مع ذوي العلاقة والاختصاص في كل من المؤسسات التالية: (وزارة العمل، وزارة التنمية الاجتماعية، هيئة مكافحة الفساد، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، مؤسسة الائتلاف من أجل النزاهة

جدول رقم (1)

التوزيع الذي تم اعتماده

بدرجة متدنية جداً	بدرجة متدنية	بدرجة متوسطة	بدرجة عالية	بدرجة عالية جداً
1	2	3	4	5

في تصحيح عبارات أداة الدراسة «المقابلة»

والمساءلة - أمان)، حيث تم أولاً التواصل مع كل مؤسسة من خلال مسؤول العلاقات العامة فيها والذي قام بدوره بالترتيب مع المسؤول المباشر وترشيح شخص مؤهل للإجابة على أسئلة المقابلة. كما تم الاعتماد على العينة الميسرة في توزيع 200 قائمة استقصاء شمل ذلك قائمة الاستقصاء الالكترونية التي تم توزيعها على المواطنين في الضفة الغربية.

أدوات الدراسة

- **المقابلات المهيكلية:** تم صياغة بروتوكول المقابلة الأولي بعد الاطلاع على بعض الدراسات السابقة من أجل تحقيق الفهم الأولي للظاهرة، وعليه شملت هيكلية المقابلة على البيانات الديموغرافية وبعدها أربعة محاور رئيسية محور رئيسي لكل متغير من متغيرات الدراسة الأربعة وهم كالتالي: (القوانين، المؤسسات الرقابية الرسمية، مؤسسات المجتمع المدني، وسائل الإعلام) ومدى فعاليتهم في مكافحة الفساد والحد منه في الوزارات الفلسطينية حيث تضمن كل محور من المحاور ما بين 6 - 7 عبارات متنوعة لتغطية الموضوع من كافة جوانبه، واستمرت كل مقابلة ما يقارب النصف ساعة في المتوسط، وقد تم تدوين الملاحظات أثناء المقابلة وذلك لتدعيم البحث في وجهات نظر المبحوثين.

- **قائمة الاستقصاء:** تم إعدادها خاصة بهذه الدراسة استناداً إلى مراجعة شاملة للأدبيات ذات الصلة ونتائج الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، وعليه اشتملت قائمة الاستقصاء

على صفحة الغلاف والبيانات الديموغرافية وعلى عشر عبارات تهدف إلى معرفة مدى انتشار أشكال الفساد المالي والإداري في الوزارات الفلسطينية بالإضافة إلى سؤال حول إذ كان هناك جهود كافية لمكافحة الفساد في الوزارات الفلسطينية أم لا من وجهة نظر المواطنين.

ووضح الجدول رقم (5) اختبار ثبات الأداة من خلال حساب معامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)، حيث كلما ارتفعت قيمة هذا المعامل، كانت الأداة تتمتع بثبات أكبر، بمعنى أنه سنحصل على نتائج متقاربة عند تطبيق الأداة أكثر من مرة في ظروف مماثلة، وتعد القيمة المقبولة إحصائياً لهذا المعامل هي 60% فأكثر، وحسب الجدول رقم (5)، بلغ معامل الثبات للأداة 92.7% وبالتالي يمكننا القول بأن قائمة الاستقصاء تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

الدراسة الميدانية: تحليل نتائج الدراسة

تحليل ومناقشة نتائج السؤال الأول: ما مدى انتشار أشكال مكافحة الفساد الإداري والمالي في الوزارات الفلسطينية من وجهة نظر المواطنين؟

لقد تم الاعتماد على أداة قائمة الاستقصاء للإجابة عن هذا السؤال، حيث استخدم الباحثان النسب المئوية والمتوسطات الحسابية لقياس مدى انتشار أشكال الفساد المالي والإداري في الوزارات الفلسطينية كما بجدول رقم (6).

وللإجابة على سؤال الدراسة الأول، قام الباحثان بوضع (10) عبارات لتقييمها من قبل المبحوثين، وبناءً على ذلك أظهرت نتائج الدراسة في الجدول رقم (6)، أن مجمل تقدير مدى انتشار الفساد الإداري والمالي في الوزارات الفلسطينية بلغ متوسطاً حسابياً قدره (2.41) بنسبة مئوية (60.3%)، وهو ما يشير إلى مستوى انتشار بدرجة متوسطة من وجهة نظر المواطنين.

وقد تبين أن أعلى مظاهر الفساد الإداري والمالي انتشاراً تمثلت في ظاهرة «التعيينات والترقيات بالواسطة والمحسوبية (المُعبر عنها محلياً بمفهوم «عظام الرقبة»»، حيث حصلت هذه العبارة على متوسط حسابي (2.92)

جدول رقم (2)
تفسير النسب المئوية
لمجالات الثقة في تصحيح
عبارات المقابلة وفق
مقياس ليكرت (الخماسي)

الدرجة	النسبة المئوية
المتدنية جداً	أقل من 50%
المتدنية	50% - 59%
المتوسطة	60% - 75%
العالية	76% - 89%
العالية جداً	90% فأعلى

جدول رقم (3)

تفسير مفتاح تصحيح عبارات قائمة
الاستقصاء وفق مقياس ليكرت (الرباعي)

مفتاح التصحيح	التقدير
1 - 1.75	درجة منخفضة (0% - 25%)
1.76 - 2.50	درجة متوسطة (26% - 50%)
2.51 - 3.25	درجة مرتفعة (51% - 75%)
3.26 - 4.00	درجة مرتفعة جداً (76% - 100%)

جدول رقم (4)

التوزيع الذي تم اعتماده في
تصحيح عبارات أداة الدراسة
«قائمة الاستقصاء»

بدرجة	بدرجة	بدرجة	بدرجة
متدنية	متوسطة	عالية	عالية جداً
1	2	3	4

جدول رقم (5)

معامل الثبات للأداة باستخدام
معامل الثبات كرونباخ ألفا

معامل كرونباخ	عدد الأسئلة	المحور
92.7%	10	الدرجة الكلية

بنسبة مئوية (72.9%) وبدرجة تقدير مرتفعة. ويعكس ذلك إدراكًا عامًا بأن معيار الكفاءة لا يُعد عامل أساسي في التوظيف والترقية، بل تحل مكانه العلاقات الشخصية والانتماءات العائلية أو الحزبية، وهو ما يقوّض مبدأ تكافؤ الفرص ويؤثر سلبيًا في فاعلية الجهاز الإداري. في المقابل، جاءت ظاهرة غسل الأموال بالمرتبة الأخيرة بمتوسط (1.95) ونسبة (48.6%)، أي بدرجة تقدير متوسطة منخفضة نسبيًا. ويمكن تفسير ذلك بعدة عوامل، أهمها أن هذه الظاهرة تتطلب أدوات كشف وتحقيق متقدمة قد لا تكون متاحة للمواطن العادي، مما يجعلها أقل وضوحًا لهم مقارنة بأشكال الفساد الإداري اليومي.

جدول رقم (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال مدى انتشار أشكال الفساد الإداري والمالي في الوزارات الفلسطينية

ترتيب العبارة	العبارة	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
2	واجهت موظفين تم تعيينهم في الوظائف الحكومية أو تم ترقيتهم بالمناصب لكونهم من «عظام الرقبة» ومن خلال الوساطة وليس بناءً على الكفاءة والقدرات.	2.92	0.94	مرتفعة 72.9
1	ما هو مدى انتشار الفساد بأشكاله المختلفة في الوزارات الفلسطينية من وجهة نظر المواطنين؟	2.75	0.94	مرتفعة 68.6
4	واجهت حالات تم فيها التهاون في أداء واجبات الوظيفة العمومية مثل: التأخير في إنجاز المعاملات أو عدم القيام بالأعمال المطلوبة أو عدم التزام الموظفين بساعات الدوام الرسمية.	2.61	0.94	مرتفعة 65.3
9	واجهت حالات تم فيها إساءة استخدام السلطة الوظيفية من قبل الموظفين في المؤسسات الحكومية كفرض قرارات أو ممارسات غير قانونية أو استغلال أو عرقلة أو منع لسير العدالة لتحقيق منافع شخصية أو حزبية.	2.45	0.97	متوسطة 61.1
5	واجهت حالات تم فيها إساءة الائتمان من قبل الموظفين في استخدام الأموال أو الممتلكات العامة كالمركبات الحكومية أو أجهزة الحواسيب في المؤسسات الحكومية لأغراض شخصية أو حزبية.	2.41	1.02	متوسطة 60.1
8	واجهت حالات عدم الإفصاح عند تضارب المصالح من قبل موظفي الوزارات الفلسطينية مثل: القيام بأعمال أو اتخاذ قرارات قد تؤثر على مصالحهم الشخصية أو الحزبية أو مصالح أقاربهم أو معارفهم.	2.37	0.97	متوسطة 59.3
3	واجهت في العديد من المؤسسات الحكومية يتم تسريع المعاملة أو إنجازها على الرغم من عدم قانونيتها من خلال الرشوة.	2.29	1.09	متوسطة 57.1
10	واجهت حالات لاختلاس المال العام من قبل الموظفين في الوزارات الفلسطينية مثل: سرقة الأموال العامة أو تخصيصها لأغراض شخصية أو حزبية أو غير قانونية.	2.28	1.03	متوسطة 57.0
7	واجهت حالات الكسب غير المشروع لموظفي المؤسسات الحكومية كالاستفادة من المعلومات أو البيانات السرية أو تسريبها من أجل تحقيق مكاسب شخصية، أو حزبية.	2.12	1.01	متوسطة 53.0
6	واجهت حالات غسل أموال في الوزارات الفلسطينية مثل: استخدام الأموال المكتسبة من أنشطة غير مشروعة لإدخالها في النظام الاقتصادي بطريقة مشروعة، أو التستر على من يقوم بذلك.	1.95	0.99	متوسطة 48.6
	مجمل انتشار أشكال الفساد المالي والإداري في الوزارات الفلسطينية	2.41	0.77	متوسطة 60.3

لقد تم الاعتماد على أداة المقابلات المهيكلية للإجابة على هذا السؤال.

وللإجابة على سؤال الدراسة الثاني، قام الباحثان بوضع (7) عبارات لتقييمها من قبل المبحوثين مع إعطاء الملاحظات والتعقيب عليها مع ذكر الأمثلة الداعمة للإجابة، وبناءً على ذلك كانت النتائج عن العبارات (7) تبين بأن أثر القوانين في مكافحة الفساد داخل الوزارات الفلسطينية والحد منه بدرجة متدنية، حيث بلغ متوسطها الحسابي العام (57.85%)، مما يعني ذلك رفض الفرضية القائلة «من المتوقع أن تؤثر فاعلية القوانين في مكافحة الفساد في الوزارات الفلسطينية بدرجة مرتفعة».

وقد بيّنت النتائج وفقًا للرسم البياني رقم (1) أنّ العبارة المتعلقة بـ المادة رقم (31)، التي تنص «على حرمان كل من صدر بحقه حكم قضائي بارتكاب جريمة فساد من الاستمرار في الوظيفة العمومية»، حازت على أعلى متوسط حسابي بنسبة (70%) وبدرجة متوسطة، ويشير ذلك إلى إدراك المبحوثين لوجود أثر ملموس لهذه المادة مقارنة ببقية النصوص القانونية، حيث أجمع غالبية المبحوثين على أنّ تطبيقها يتم بشكل واضح ودون تفرقة بين العسكريين والمدنيين، وبالأخص عند صدور قرار من المحكمة المختصة بثبوت تهمة الفساد، إذ لا يُسمح للموظف بالاستمرار في وظيفته أيًا كان. ولم يُسجل أيّ تجاوز يتيح عودة من ثبت فساده إلى منصبه، ما يجعل من هذه المادة رادعًا حقيقيًا لكل من تسوّّل له نفسه ارتكاب الفساد، شريطة أن تُطبق بزاهة وشفافية ومصداقية. وقد أكد مدير الموارد البشرية في وزارة العمل إلى وجود حالات عملية جرى فيها فصل موظفين بعد ثبوت ارتكابهم جرائم فساد، في حين شدّد كل من المستشار القانوني في أمان ومدير عام الشكاوى والبلاغات والتحري في هيئة مكافحة الفساد على أنّ التطبيق يتم بصرامة ودون استثناءات.

في المقابل، أظهرت النتائج أنّ العبارة المتعلقة بـ «مدى ثقة الجمهور بالقوانين الحالية المتعلقة بمكافحة الفساد وبمدى فعاليتها في الحد منه» حصلت على أدنى متوسط حسابي بنسبة (43%) وبدرجة متدنية جدًا، مما يكشف عن فجوة كبيرة بين النصوص القانونية والواقع المجتمعي. فقد أوضحت مديرة دائرة رقابة الأداء رئيسة قسم الرقابة المالية في وزارة التنمية الاجتماعية أنّ غياب اطلاع المواطنين على القوانين وتعديلاتها المستمرة يؤدي إلى ضعف ثقتهم بجداولها، وهو ما دعمته الباحثة القانونية في ذات الوزارة بقولها إنّ «الثقة معدومة جدًا نتيجة لما يُرى على أرض الواقع بعيدًا عن التنظير». كما شدد الباحث القانوني في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان أنّ انعدام الثقة مرتبط بمباشرة بوجود تجاوزات عملية لا تتوافق مع النصوص النظرية.

تحليل ومناقشة نتائج السؤال الثاني: ما مدى فاعلية القوانين في مكافحة الفساد في الوزارات الفلسطينية؟



رسم بياني رقم (1) فاعلية القوانين في مكافحة الفساد في الوزارات الفلسطينية

تحليل ومناقشة نتائج السؤال الثالث: ما مدى فاعلية المؤسسات الرقابية الرسمية في مكافحة الفساد في الوزارات الفلسطينية؟

لقد تم الاعتماد على أداة المقابلات المهيكلية للإجابة على هذا السؤال.

وللإجابة على سؤال الدراسة الثالث، قام الباحثان بوضع (6) عبارات لتقييمها من قبل المبحوثين، وبناءً على ذلك كانت النتائج عن العبارات (6) تبين بأنّ فاعلية المؤسسات الرقابية الرسمية في مكافحة الفساد داخل الوزارات الفلسطينية والحد منه جاءت بدرجة متوسطة، حيث بلغ متوسطها الحسابي العام (67.91%)، وهو ما يؤكد الفرضية القائلة «من المتوقع أن تؤثر فاعلية المؤسسات الرقابية الرسمية في مكافحة الفساد في الوزارات الفلسطينية بدرجة متوسطة».

وقد بيّنت النتائج وفقًا للرسم البياني رقم (2) حصول العبارة التي تنص على «يسهم وجود التشريعات واللوائح التي تمكن أجهزة الرقابة الحكومية من التصدي بفاعلية للفساد في مكافحته والحد منه»، على أعلى متوسط حسابي بنسبة (82.5%)، بدرجة مرتفعة. ويرى عدد من المبحوثين أنّ الإطار التشريعي يوفر قاعدة قانونية لمكافحة الفساد، إذ أشار رئيس وحدة الرقابة الداخلية في وزارة العمل إلى أنّ الجهات الرقابية تمتلك صلاحيات الحصول على المعلومات وفق القانون، بينما أوضح مدير الموارد البشرية في ذات الوزارة أنّ هذه التشريعات مهمة وهي بحاجة إلى تحديثات مستمرة لتتماشى مع التطورات الراهنة، فيما أكد مدير عام الشكاوى والبلاغات والتحري في هيئة مكافحة الفساد على وجود أدلة استرشادية مهمة مثل نظام الإفصاح عن تضارب المصالح والهدايا ودورها الإيجابي في مكافحة الفساد والحد منه.

في المقابل، جاءت العبارة التي تنص على «تمنح الوزارات الفلسطينية أجهزة الرقابة فيها صلاحيات تمكنها من ممارسة مهامها بكفاءة ونزاهة»، في أدنى المتوسطات الحسابية (52.5%)، بدرجة متدنية. وقد بيّن المبحوثين أنّ العلاقة

بين الوزارات والأجهزة الرقابية تتسم بضعف التعاون وغياب التنسيق. حيث اتفق كل من مدير الموارد البشرية في وزارة العمل مع مديرة دائرة الرقابة المالية رئيسة قسم الرقابة المالية في وزارة التنمية الاجتماعية على أنّ بعض الوزارات تُخفي معلومات أساسية عن الأجهزة الرقابية، فيما أكد المستشار القانوني في أمان أنّ غياب التنسيق هو السمة الغالبة، أما الباحث القانوني في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان فقدّم أمثلة عملية على ذلك كضعف المتابعة في قضايا إقرار الذمة المالية وتوريث المناصب الدبلوماسية.



رسم بياني رقم (2) فاعلية المؤسسات الرقابية الرسمية في مكافحة الفساد في الوزارات الفلسطينية

تحليل ومناقشة نتائج السؤال الرابع: ما مدى فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في الوزارات الفلسطينية؟

لقد تم الاعتماد على أداة المقابلات المهيكلية للإجابة على هذا السؤال.

وللإجابة على سؤال الدراسة الرابع، قام الباحثان بوضع (6) عبارات لتقييمها من قبل المبحوثين، وبناءً على ذلك أظهرت نتائج الدراسة عن العبارات (6) تبين بأن فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد داخل الوزارات الفلسطينية والحد منه جاءت بدرجة متوسطة، حيث بلغ متوسطها الحسابي العام (73%)، وهو ما يدعم الفرضية القائلة «من المتوقع أن تؤثر فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في الوزارات الفلسطينية بدرجة متوسطة».

وقد بيّنت النتائج وفقاً للرسم البياني رقم (3) حصول العبارة التي تنص على «تلعب مؤسسات المجتمع المدني مثل: «مؤسسة الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، مؤسسة الحق» دوراً فعالاً في عملية مكافحة الفساد والحد منه في الوزارات الفلسطينية»، والعبارة «يساهم مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في وضع ومراجعة السياسات والإجراءات المتعلقة بمكافحة الفساد في الحد منه»، على أعلى متوسط حسابي بنسبة (77.5%) بدرجة عالية. وأجمع المبحوثين على أنّ هذه المؤسسات تؤدي أدواراً مهمة، لاسيما في الجانب التوعوي والرقابي. فقد اتفق كل من رئيس وحدة الرقابة الداخلية ومدير الموارد البشرية في وزارة العمل على وجود دور فعلي على أرض الواقع لهذه المؤسسات وأن مساهمتها بارزة في رفع مستوى الوعي، بينما أشارت مديرة دائرة رقابة الأداء رئيسة قسم الرقابة المالية في وزارة التنمية الاجتماعية أنّها تتابع الشكاوى التي تصلها من مؤسسات المجتمع المدني وتحيلها للجهات المختصة كما في حالة إحدى الجمعيات التعاونية. في حين ذكرت الباحثة القانونية في وزارة التنمية الاجتماعية أنّ الحكومة تستجيب أحياناً لتقارير هذه المؤسسات عبر تعديلات ملموسة، وهو ما دعمه الباحث القانوني في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان الذي اعتبر أنّ وجود هذه المؤسسات يقلق الحكومة، ما يعكس فعاليتها، وبين أنه هناك شواهد عملية على أثرها المباشر، كما حصل في حالة إقرار التأمين المجاني لذوي الهمم نتيجة ضغط المجتمع المدني.

في المقابل، جاءت العبارة التي تنص على «يؤدي تطبيق وتنفيذ الملاحظات والتوصيات المقدمة من مؤسسات المجتمع المدني لجهات ذات الاختصاص في مكافحة الفساد والحد منه» على أدنى متوسط حسابي بنسبة (65%)، بدرجة متوسطة. ورغم اتفاق بعض المبحوثين، مثل رئيس وحدة الرقابة الداخلية في وزارة العمل والباحث الرئيسي في قضايا الحكم والسياسة في أمان، على أنّ الأخذ بهذه التوصيات يعزز فعالية مكافحة الفساد، إلا أنّ الواقع العملي يشير إلى انتقائية في التعامل معها. فقد أوضح مدير الموارد البشرية في وزارة العمل أنّ الحكومة غالباً ما تستجيب للتوصيات عند تحولها إلى قضية رأي عام، فيما رأت الباحثة القانونية في وزارة التنمية الاجتماعية أنّ ما يُعتمد منها هو ما يتوافق مع مصالح الحكومة. وذلك ما أكدّه الباحث القانوني في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بقوله أنّ كثيراً من التوصيات المهمة تُهمل ولا يُعمل بها.



الرسم البياني رقم (3) فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في الوزارات الفلسطينية

رسم بياني رقم (3) فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في الوزارات الفلسطينية

تحليل ومناقشة نتائج السؤال الخامس: ما مدى فاعلية وسائل الإعلام في مكافحة الفساد في الوزارات الفلسطينية؟

لقد تم الاعتماد على أداة المقابلات المهيكلية للإجابة على هذا السؤال.

وللإجابة على سؤال الدراسة الخامس، قام الباحثان بوضع (6) عبارات لتقييمها من قبل المبحوثين، وبناءً على ذلك أظهرت نتائج الدراسة عن العبارات (6) تبين بأنّ فاعلية وسائل الإعلام في مكافحة الفساد داخل الوزارات الفلسطينية والحد منه جاءت بدرجة متوسطة، حيث بلغ متوسطها الحسابي العام (61.25%)، وهو ما أدى إلى رفض الفرضية القائلة «من المتوقع أن تؤثر فاعلية وسائل الإعلام في مكافحة الفساد في الوزارات الفلسطينية بدرجة متدنية».

وقد بيّنت النتائج وفقاً للرسم البياني رقم (4) أنه قد حققت العبارة التي تنص على «يؤدي فضح الفساد وكشف من يقوم به والنشر عنه على الملأ من خلال وسائل الإعلام الحديثة كموافق التواصل الاجتماعي مثل صفحة (مش هيك) في مكافحة الفساد والحد منه»، على أعلى متوسط حسابي بنسبة (83%)، بدرجة عالية، مما يعكس أهمية الإعلام الرقمي في تعزيز الشفافية والمساءلة.

وأجمع المبحوثون على أنّ النشر العلني يردع الممارسات الفاسدة، لكنهم أبدوا تبايناً في الموقف من مخاطره. فقد شدد رئيس وحدة الرقابة الداخلية في وزارة العمل والباحثة القانونية في وزارة التنمية الاجتماعية على ضرورة ضبط النشر بقرارات قضائية لتجنب التشهير، وأوضحت مديرة دائرة رقابة الأداء رئيسة قسم الرقابة المالية في وزارة التنمية الاجتماعية أنّ الخوف مما يُنشر عبر هذه المنصات يجعل الفاعلين الفاسدين أكثر حذراً وهو ما أكدّه أيضاً الباحث القانوني في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.

أما العبارة التي تنص على «سأهم إقرار قانون الجرائم الإلكترونية وحجب عشرات المواقع الإخبارية الفلسطينية على الإنترنت في مكافحة الفساد والحد منه»، فحصلت على أدنى متوسط حسابي (37.5%) بدرجة متدنية جداً، مما يعكس إدراك المبحوثين لتأثير سلمي أكبر من الإيجابي لهذا القانون. فقد اعتبر عديد من المشاركين مثل مديرة دائرة رقابة الأداء رئيسة قسم الرقابة المالية والباحثة القانونية في وزارة التنمية الاجتماعية والمستشار القانوني في أمان أن الحجب ساهم في التعطيم على قضايا الفساد وعزز بيئة غير شفافة، بينما وصف الباحث الرئيسي في قضايا الحكم والسياسة في أمان ذلك بأنه قمع لأحد أهم أدوات مكافحة الفساد. في حين أشار الباحث القانوني في البيئة المستقلة لحقوق الإنسان إلى أن ضعف الثقة بقرارات الحكومة يجعل القانون أداة مثيرة للجدل وتستخدم أحياناً لشرعنة ممارسات غير نزيهة.



الرسم البياني رقم (4) فاعلية وسائل الإعلام في مكافحة الفساد في الوزارات الفلسطينية

مناقشة نتائج الدراسة

- 1- يتضح من خلال الدراسة أن الجانب الفلسطيني أبدى اهتماماً ملحوظاً بمكافحة الفساد، تجلّى ذلك في إنشاء هيئة مكافحة الفساد عام 2010م، وانضمام فلسطين رسمياً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام 2014م، غير أن أزمة الثقة البنوية بين المواطنين والنظام السياسي مقترنة بغياب المجلس التشريعي بوصفه الجهة الدستورية المخولة لإقرار التشريعات والقوانين، حدّت من فاعلية الأطر التشريعية النازمة لمكافحة الفساد وأضعفت أثرها التطبيقي.
- 2- أظهرت نتائج الدراسة أن مظاهر الفساد الإداري والمالي في الوزارات الفلسطينية من منظور المواطنين تتسم بانتشار متوسط، مع بروز ظاهرة التعيينات والترقيات القائمة على الوساطة والمحسوبية (المعبر عنها محلياً بمفهوم «عظام الرقبة») كأكثر الأشكال شيوعاً على حساب الكفاءة المهنية والقدرات، وأن الفساد الإداري أكثر بروزاً وإدراكاً من الفساد المالي المباشر في الوزارات الفلسطينية، إذ تتجسد مظاهره في المحسوبية، ضعف الانضباط الوظيفي، وإساءة استخدام السلطة، لماله من تأثير مباشر على الممارسات الإدارية اليومية للمواطنين، في المقابل، فإن مظاهر الفساد المالي المعقد مثل غسل الأموال أو الاختلاس تبدو أقل حضوراً في إدراك المواطنين، لصعوبة تتبعها أو لعدم شفافيتها.
- 3- بيّنت الدراسة أن فاعلية القوانين الفلسطينية في مكافحة الفساد داخل الوزارات جاءت بدرجة متدنية، وذلك بسبب الفجوة الواضحة بين النصوص القانونية من جهة، ومستوى تطبيقها العملي وضعف ثقة المواطنين بجداوها من جهة أخرى، فعلى الرغم من وجود بعض المواد القانونية التي أثبتت فاعليتها النسبية في ردع الفساد عند تطبيقها بنزاهة وعدالة، فإن المشكلة الأساسية تكمن في غياب المساواة والشفافية، واستمرار التجاوزات في تنفيذ هذه القوانين، كما يُضاف إلى ذلك قصور منظومتي الرقابة والمساءلة، إلى جانب غياب الإرادة السياسية الحقيقية لتفعيل أدوات الردع والمحاسبة، مما أضعف الأثر العملي لتلك القوانين في مكافحة الفساد.

- 4- أوضحت النتائج أنّ فاعلية المؤسسات الرقابية الرسمية في مكافحة الفساد جاءت بدرجة متوسطة، على الرغم من امتلاكها للإطار التشريعي المتين والصلاحيات القانونية المعتبرة، إلا أنّ محدودية التنسيق المؤسسي، وضعف الاستقلالية، وتأثير الاعتبارات السياسية، وارتباط بعضها بشخصيات مقربة من مراكز القرار، ولا سيما في الأجهزة الأمنية، أسهمت في الحدّ من قدرتها على أداء وظائفها الرقابية بكفاءة ونزاهة.
- 5- أكدت نتائج الدراسة أن فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد جاءت بدرجة متوسطة تميل إلى الارتفاع، ويعكس ذلك وجود دور ملموس لهذه المؤسسات في تعزيز الوعي المجتمعي وترسيخ قيم النزاهة والمساءلة، كما تبين أن لهذه المؤسسات إسهامات حقيقية في متابعة قضايا الفساد، وممارسة الضغط على الجهات الحكومية للاستجابة لبعض توصياتها، الأمر الذي يسهم في إحداث تغييرات محدودة، لكنها إيجابية، ومع ذلك، ما يزال تأثير هذه المؤسسات مقيداً بضعف استجابة الجهات الرسمية لملاحظاتها وتوصياتها، إضافة إلى الانتقائية في التعامل معها تبعاً للاعتبارات السياسية والمصلحية.
- 6- خلصت النتائج إلى أن فاعلية وسائل الإعلام في مكافحة الفساد داخل الوزارات الفلسطينية جاءت بدرجة متوسطة، فقد أسهم الإعلام الرقمي، ولا سيما عبر منصات التواصل الاجتماعي، بشكل واضح في كشف قضايا الفساد وتعزيز الرقابة المجتمعية، مما شكل عامل ردع معنوي ومجتمعي مؤثر، غير أن القيود المفروضة على حرية النشر والتعبير، ولا سيما من خلال قانون الجرائم الإلكترونية والتعسف في تفسيره، قد أدت إلى حجب العديد من المواقع الإخبارية، وهو ما حدّ من استقلالية الإعلام ودوره الرقابي في مكافحة الفساد.

توصيات الدراسة

- 1- إنشاء واعتماد نظام موحد للتعيينات والترقيات في الوظائف الحكومية يقوم على مبدأ الكفاءة والجدارة وتكافؤ الفرص، مع إلغاء شرط شهادة «حسن السيرة والسلوك» التي لا تصدر إلا بموافقة الأجهزة الأمنية الفلسطينية والاستعاضة عنها بشهادة «عدم محكومية»، ويهدف ذلك إلى الحد من تسييس الوظيفة العامة وضمان اعتماد معايير موضوعية وشفافة في ملء الشواغر، بما يسهم في رفع مستوى النزاهة وتعزيز ثقة المواطنين بالعملية الإدارية.
- 2- ضرورة تبني الحكومة الفلسطينية سياسات تشريعية وإجرائية تعزز الشفافية وتكفل حرية تداول المعلومات، من خلال إقرار قانون الحق في الحصول على المعلومات وضمان تنفيذه عملياً، ويتيح ذلك للمواطنين وللمؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام الاطلاع على البيانات المتعلقة بعمل المؤسسات العامة، وعلى وجه الخصوص تلك المرتبطة بقضايا الفساد، بما يرسخ مبدأ الشفافية ويعزز الرقابة المجتمعية.
- 3- ضرورة العمل على تشكيل إطار تنسيقي أو اتحاد يضم المؤسسات الرقابية الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بمكافحة الفساد، ويهدف هذا الاتحاد إلى توحيد الجهود، وتبادل المعلومات، وتنسيق الخطط، بما يضاعف الأثر الرقابي ويجعل توصياته أكثر نزاهة وإلزامية وجدوى، ويحد من التكرار والتضارب في عمل هذه المؤسسات.
- 4- ضرورة العمل على تحرير المؤسسات الرقابية من التأثيرات السياسية والمصلحية، وضمان استقلالها الإداري والمالي، بما يرفع من قدرتها على ممارسة أدوارها بكفاءة ونزاهة، بالإضافة إلى تطوير آليات المساءلة والشفافية الداخلية، وتفعيل التنسيق والتعاون فيما بينها لضمان استجابة شاملة وفعالة في مكافحة الفساد.
- 5- ضرورة أن تعمل الحكومة الفلسطينية على توسيع نطاق شراكها المجتمعية والرسمية، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني وتمكينها من ممارسة رقابة فاعلة تسهم في بناء منظومة متكاملة وشفافة ومستدامة لمكافحة الفساد، كما ينبغي للحكومة أن تولي اهتماماً أكبر بالملاحظات والتوصيات الصادرة عن هذه المؤسسات، وأن تتعامل معها بجدية واستجابة عملية تُترجم في السياسات والإجراءات التنفيذية، وفي حال استمرار ضعف الاستجابة الرسمية لتلك التوصيات، توصي الدراسة بتمكين مؤسسات المجتمع المدني من تطوير أدوات ضغط سلمية ومؤسسية، مثل الامتناع المؤقت عن تقديم تقارير النزاهة السنوية إلى رئيس السلطة التنفيذية إلى حين الأخذ بمخرجاتها، وبذلك تنتقل هذه المؤسسات من دور استشاري محدود إلى فاعل رقابي مؤثر في منظومة النزاهة والحوكمة الرشيدة.
- 6- ضرورة تمكين وسائل الإعلام من أداء دورها الرقابي من خلال توفير بيئة قانونية ومؤسسية تحمي الصحفيين والإعلاميين من القيود والتهديدات، خصوصاً تلك المرتبطة بقانون الجرائم الإلكترونية، بما يمكنهم من القيام بدورهم كسلطة رقابية رابعة تسهم بفاعلية في بناء مجتمع فلسطيني أكثر نزاهة وشفافية، بالإضافة إلى إنشاء

برامج إعلامية دورية متخصصة في قضايا الفساد ومكافحته، تعرض نماذج واقعية لكشف الفساد وآليات التعامل معها، بما يسهم في رفع وعي المجتمع وتعزيز الردع المعنوي.

7- تشدد الدراسة على أن نجاح أي جهد مؤسسي أو مجتمعي لمكافحة الفساد مرهون بوجود إرادة سياسية صادقة وقوية تتبنى مبدأ النزاهة والشفافية كخيار استراتيجي، وفي غياب هذه الإرادة تبقى جميع التشريعات والمبادرات محدودة الأثر، وعليه توصي الدراسة بضرورة أن تترجم القيادة السياسية التزاماتها بمكافحة الفساد إلى إجراءات عملية وملموسة، تضمن المساواة أمام القانون وتفعّل أدوات الردع والمحاسبة على الجميع دون استثناء.

محددات الدراسة

شكّل ضيق الفترة الزمنية المخصصة لإعداد هذه الدراسة، تحديًا أمام الباحثان في ظل اتساع متغيرات الدراسة، وتنوع الوزارات والمؤسسات التي تم التنسيق معها، وقد تطلّب ذلك جهدًا مضاعفًا في ترتيب المواعيد المناسبة لإجراء المقابلات الميدانية مع المبحوثين، فضلًا عن صعوبة التنقل بين الجهات المختلفة، نظرًا لتباعد مواقعها الجغرافية.

المراجع

أولاً - مراجع باللغة العربية:

- ابن لطف الله، عبد القوي. (2013). «أنماط الفساد وآليات مكافحته في القطاعات الحكومية بالجمهورية اليمنية: دراسة ميدانية على الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد»، *مجلة شؤون العصر*، المجلد 18، العدد 51، 283-289، اليمن.
- أبو الرب، محمود؛ وآخرون. (2007). «آليات إصلاح الفساد الإداري والمالي والاقتصادي في مؤسسات السلطة الفلسطينية: رؤية المواطن الفلسطيني»، *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات*، العدد 10، فلسطين.
- أبو جناح، عمر. (2020). «دور ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد المالي «دراسة مقارنة»»، *رسالة ماجستير*، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- أبو عفيفة، محمد. (2013). «جاهزية الشفافية والمساءلة للحد من الفساد الإداري والمالي في وزارة المالية الفلسطينية»، *رسالة ماجستير*، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، فلسطين.
- أحمد، شريهان. (2018). «جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة»، *المجلة القانونية*، العدد 4، 1-30، السودان.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة-أمان. (2015). *تقرير حول سياسات وآليات مكافحة الفساد في فلسطين*. رام الله، فلسطين.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة-أمان. (2018). *الخطة الوطنية لمكافحة الفساد في فلسطين: المفهوم، والمتطلبات، والنماذج الإقليمية والدولية*. رام الله، فلسطين.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة-أمان. (2019). *التقرير السنوي الثاني عشر حول واقع النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين للعام 2019*. رام الله، فلسطين.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة-أمان. (2020). *التقرير السنوي الثالث عشر حول واقع النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين للعام 2020*. رام الله، فلسطين.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة-أمان. (2021). *التقرير السنوي الرابع عشر حول واقع النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين للعام 2021*. رام الله، فلسطين.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة-أمان. (2022). *التقرير السنوي الخامس عشر حول واقع النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين للعام 2022*. رام الله، فلسطين.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة-أمان. (2023). *استطلاع الرأي العام حول: واقع الفساد ومكافحته في فلسطين لعام 2023*. رام الله، فلسطين.
- سعيد، قاسم؛ أحمد، سهاد. (2014). «الفساد الإداري والمالي: المفهوم والأسباب والآثار ووسائل المكافحة»، *مجلة الدراسات التاريخية والحضارية*، المجلد 6، العدد 18، العراق.
- شوابكه، محمد. (2020). «دور منظمات المجتمع المدني في مراقبة والحد من الفساد الحكومي الإداري والمالي»، *رسالة ماجستير*، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، فلسطين.
- الطاهر، بن ناصر. (2020). «آليات مكافحة الفساد في القطاع العام»، *رسالة ماجستير*، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر.
- عمرو، سيرين. (2019). «الفساد الإداري والمالي في مديريات «الصحة، التربية والتعليم، التنمية الاجتماعية، الحكم المحلي» في محافظة الخليل: دراسة تطبيقية»، *رسالة ماجستير*، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، فلسطين.
- الكبجي، روال. (2019). «دور الحوكمة في الحد من الفساد في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني»، *رسالة ماجستير*، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، فلسطين.

- المهايبي، محمد. (2008). «الفساد الإداري والمالي: مظاهره وأسبابه ومدخل الرقابة الحكومية لمكافحته»، *مجلة رماح للبحوث والدراسات*، العدد 4، الأردن.
- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. (2016). *العلاقة بين حقوق الإنسان والفساد*. سلسلة تقارير قانونية رقم (85)، رام الله، فلسطين.
- هيئة مكافحة الفساد. (2020). *مكافحة الفساد: تحديات وحلول*. فلسطين.
- هيئة مكافحة الفساد. (2024). *أسئلة قانونية وعامة*. شوهده على شبكة الانترنت بتاريخ (2024/1/26)، منشور على الرابط التالي: <https://ps.pacc.www/1/questions/FAQs/>.

ثانيًا - مراجع باللغة الإنجليزية:

- Brunetti, A., & Weder, B. (2003). A Free Press is Bad News for Corruption, *Journal of Public Economics*, 87, (7-8), 1801–1824.
- Dandashly, A., & Kourtellis, C. (2024). Political Corruption in the Arab Mediterranean Countries: An innovative Typology, *Democratization*, 31 (8) , 1844-1865.
- Graycar, A. (2015). Corruption: Classification and Analysis, *Policy and Society*, 34 (2), 87-96.
- Mungiu-Pippidi, A. (2015). *The Quest for Good Governance: How Societies Develop Control of Corruption*, Cambridge University Press.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2020). *OECD Public Integrity Handbook*, OECD Publishing.
- Palestinian Anti-Corruption Commission (PACC). (2024). *National Cross-sectoral Strategy to Strengthen Governance and Combat Corruption 2024-2030*, Palestinian Anti-Corruption Commission.
- Transparency International. (2017). *Global Corruption Barometer 2017: Results and Analysis*, Berlin: Transparency International, Retrieved from <https://www.transparency.org/en/>.
- World Bank. (2020). *Rwanda's Anti-Corruption Experience: Actions, Accomplishments, and Lessons*, World Bank.

The Effectiveness of Anti-Corruption Mechanisms in Palestinian Ministries

Muayad Allan

Department of Public Administration
Faculty of Law and Public Administration
Birzeit University, Ramallah, Palestine
moaedshqerat@gmail.com

Dr. Ismail Iriqat

Department of Public Administration
Faculty of Law and Public Administration
Birzeit University, Ramallah, Palestine
iiriqat@birzeit.edu

ABSTRACT

This study aims to examine the effectiveness of anti-corruption mechanisms, represented by legislation, official oversight institutions, civil society organizations, and the media in combating and reducing corruption within Palestinian ministries. It also seeks to identify the extent and manifestations of financial and administrative corruption in these ministries. To achieve the study objectives, the descriptive-analytical approach was adopted, employing both qualitative and quantitative methods. The qualitative method involved conducting (8) structured interviews with knowledgeable about anti-corruption efforts. Alongside, the quantitative method was represented by distributing (200) survey lists to citizens in the West Bank.

In conclusion, the study demonstrated that the most widespread manifestations of administrative and financial corruption were nepotism and favoritism in appointments and promotions, locally referred to as “Aẓām al-Raqaba.” It further demonstrated the limited effectiveness of existing legislation in combating corruption, alongside citizens’ diminished trust in the legal framework, resulting from the substantial gap between codified provisions and their actual implementation in practice.

Moreover, the enactment of the Cybercrime Law and its arbitrary interpretation led to the blocking of numerous news websites that reported on corruption cases and anti-corruption efforts, which in turn adversely affected initiatives aimed at curbing corruption. In light of these findings, the recommendations highlighted the need for genuine political will to combat corruption. Such political will must be reflected in governmental decisions, including the enactment of a Right to Information Law, which would facilitate the work of oversight institutions, civil society organizations, and the media in promoting transparency and combating corruption.

Keywords: *Corruption, Anti-Corruption, Effectiveness, Mechanisms, Palestinian Ministries.*